مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا المجلد 06 العدد01 جانفي2023 ص ص 359ـ382
ر س ع و (ISSN): 2602ـ618X / ر س ع و إ (E-ISSN): 2710ـ8031

دور الطّاقات الأحفوريّة الجزائريّة في دخول فرنسا الإمبرياليّة

ميدان صناعة المحروقات (الجزء الأوّل 1864ـ1956)

The Role of the Algerian Fossil Energies in the emerging of France in the Hydrocarbon Industry 1864-1956 (I)

عثمان بوديسة♦

المدرسة الوطنيّة العليا للعلوم السّياسيّة boudissaathmane@hotmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/05/10 تاريخ القبول: 2022/12/13 تاريخ النشر: 2023/01/31

الملخص باللغة العربية:

رغم أنّها لا تمتلك احتياطات كبرى من النّفط والغاز، تُعتبر فرنسا من أكبر خمس دول أوروبيّة في مجال تكرير وتصدير المنتجات النّفطيّة، كما تمتلك واحدةً من أكبر الشّركات الحكوميّة في مجال الصّناعات النّفطيّة والغازيّة في العالم.

تهدف هذه الورقة العلميّة إلى تسليط الضّوء على الإمكانيّات التي سمحت لفرنسا بتطوير هذا المجال، ودور الهيدروكربونات الجزائريّة خلال الحقبة الاستعماريّة في بناء سياسات الطّاقة الفرنسيّة، وهذا من خلال تحليل السّياسات الاستعماريّة، وربط الأحداث التّاريخيّة، وجمع أكبر قدر من الإحصائيّات التي تُجيب على إشكاليّة الدّراسة.

في الأخير، خَلُصنا إلى أنّ فرنسا لم تكن لتتمكّن من بناء صناعتها في مجال الهيدروكربونات لولا احتلالها للجزائر، حيث حصلت شركة النّفط الفرنسيّة في بداية الاحتلال على الخبرة في مجال التّنقيب عن النّفط والغاز وحفر آبارهما في الشّمال الجزائري، لتجد نفسها بعد ذلك قادرةً على الدّخول في منافسة حقيقيّة مع الكارتلات الدّوليّة التي كانت تُهيمن على الأسواق الدّوليّة، مباشرةً بعد احتلال الصّحراء واكتشاف مخزونها العالميّ من المحروقات.

الكلمات المفتاحية: الجزائر؛ الصّحراء؛ الاستعمار الفرنسي؛ البترول؛ الغاز الطّبيعي.

♦ المؤلف المرسل

Abstract

France is one of the five largest European countries in the field of refining and exporting petroleum products although it does not have large reserves of oil and gas, it owns also one of the largest oil and gas companies in the world.

This paper aims to shed light on the potentials that allowed France to develop such a field, and the role of Algerian hydrocarbons during the colonial era in building French energy policies, by analyzing colonial policies, linking historical events, and gathering the largest amount of statistics that answer the problem of the study.

Finally, we concluded that France would not have been able to built hydrocarbons industries if it didn't occupied Algeria, as the French oil companies had acquired at the beginning of the occupation, the experience in the field of exploration and drilling of oil and gas fields in northern Algeria, to find itself able to enter into a real competition with the international cartels that were controlling the international markets, after the occupation of the Sahara (Desert) and the discovery of their global stocks of hydrocarbons.

Keywords : Algeria; Sahara; French Colonization; Oil; Natural Gas.

مقدمة:

مع بداية الاكتشافات البترولية في النّصف الثّاني من القرن التّاسع عشر وبداية القرن العشرين، سيطرت شركات قليلة على الصّناعة النّفطيّة، وكان أهمّ هذه الشّركات الكارتل (Cartel) الذي يُعرف بالأخوات السّبع (Seven Sisters)، التي كانت تابعة لدول كبرى تمتلك مناطق (على أراضيها أو أراضي مستعمراتها) تحتوي على حقول نفطيّة مُهمّة، ولم تسمح هذه الشّركات لأيّ منافس جديد ليدخل هذه الصّناعة؛ وبما أنّ فرنسا كانت تُعتبر إحدى الدّول الكبرى، وأحد أكبر المستهلكين لهذا النّوع من الطّاقات بسبب اقتصادها الصّناعي، فقد كانت تعي ضرورة دخولها هذه الصّناعة بأيّ طريقة كانت، لتحريك جيوشها واقتصادها، لأنّها إن لم تفعل، ستتراجع مكانتها الدّوليّة وستُصبح تابعةً طاقويًّا لدُولٍ مُنافسة؛ لكن في المقابل، لم تكن فرنسا تمتلك سوى حقلٍ نفطيٍّ واحدٍ

ضعيفِ الإنتاجِ على أراضيها (استنزفه منافسها الألماني لمدّة طويلة)، والحقول الهزيلة شمال مُستعمرتها الجزائر التي لا يتعدّى إنتاجها السّنويّ مُجتمعةً ما تستهلكه السّوق الفرنسيّة وحدها في أيّام قليلة؛ الأمر الذي جعلها تحاول الدّخول في هذه صناعة الطّاقات الأحفوريّة بالغة الأهمّيّة، التي نقصد بها في دراستنا هاته كُلًّا من النّفط والغاز الطّبيعي ومُنتجاتِهِمَا الثّانويّة.

ومن كلّ هذا نطرح الإشكاليّة التّالية: **ما السّياسات التي انتهجتها فرنسا الاستعماريّة للدّخول في سوق الصّناعات النّفطيّة؟ وإلى أيّ مدًى ساهمت المحروقات الجزائريّة في ذلك؟**

وللإجابة على هذه الإشكاليّة نطرح الفرضيّات التّالية:

- لم تتوقّف محاولات فرنسا الدّخول لسوق الصّناعات النّفطيّة من بوّابة التّكرير رُغم ضُعف احتياطاتها
- لم يتوقّف دعم فرنسا لشركاتها النّفطيّة في مستعمراتها رُغم الخيبات التي واجهتها عند تنقيبها في الشّمال الجزائري.

نهدف من خلال هذه الورقة العلميّة إلى تلخيص أهمّ الخطوات التي مرّت بها الصّناعات النّفطيّة الفرنسيّة منذ بدايتها يوم 14 جوان 1864، تاريخ إصدار أوّل قانون للحماية الجمركيّة للمواد البتروليّة في فرنسا ولِغاية اكتشاف النّفط في الصّحراء الجزائريّة سنة 1956، واتّبعنا في ذلك المنهج التّاريخيَّ، فقمنا بجمع البيانات المطلوبة من المصادر والمراجع التي كُتِبَت آنَ إذْ، ما يُفسّرُ استعمالنا المصادر الأجنبيّة وحدها (الفرنسيّة بالخصوص) لتحليل السّياسات المتّخذة في تلك الفترة الزّمنيّة.

1- التّجربة الفرنسيّة الأولى في الصّناعات البتروليّة:

لم يكن استخدام البترول في فرنسا مع بدايات اكتشافه أواخر القرن التّاسع عشر إلّا للإضاءة، فكان يتمّ استيراده خامًا، لتقوم مجموعة من الشرّكات الصّغيرة داخل فرنسا بتكريره، فكانت النّسبة الأكبر من واردات البترول آنذاك خامًا نظرًا للقوانين التي كانت سائدة حتّى ذلك الوقت، ففي 14 جوان 1864 أصدرت فرنسا أوّل قانون للحماية الجمركيّة للمواد البتروليّة بالتّوازي مع استيراد أوّل شحنة من المواد البتروليّة في التّاريخ الفرنسي، فكان ينصّ على أنّ الزّيوت الخام معفاة من الرّسوم الجمركيّة بينما تدفع الزّيوت المكرّرة

المستوردة من 3 إلى 5 فرنك لكلّ قنطار (حسب مصدرها)،[1] ما شجّع على ظهور عدّة شركات لتكرير البترول في فرنسا.

بعد الحرب الفرنسيّة-البروسيّة (1870-1871) احتاجت فرنسا لمزيد من المداخيل لتغطيت خسائر الحرب، فأصدرت قانون 8 جويلية 1871 الذي يُنظّم جَمرَكة المواد البترولية، الذي جعل مختلف المستوردين يدفعون رسومًا جُمركيّة، فارتفع به الفرق لـ 12 فرنك لصالح شركات التّكرير المحلّيّة،[2] بعد أن كان 3 فرنك في القانون الذي سبقه، فأصبح المستوردون يدفعون مايلي:[3]

البترول الخام:.....20-25 فرنك لكلّ 100 كلغ (حسب المصدر)
الزّيوت النّقيّة المصفّاة:.....32-37 فرنك لكلّ 100 كلغ (حسب المصدر)
البنزين:..... 40-45 فرنك لكلّ 100 كلغ (حسب المصدر)

بعد سنتين، تمّ إصدار قانون 30 ديسمبر 1873 الذي خفّض الفرق لـ 7 فرنك لكلّ 100 كلغ، لصالح البترول الخام المستورد، الأمر الذي كان يُشجّع على استيراد النّفط الخام أكثر من استيراد المواد النّفطيّة المكرّرة، ما أدّى إلى ظهور 17 منشأة لتكرير النّفط في ذلك الوقت،[4] حيث بَدَا أنّ القانون قد آتى أُكله سريعًا، غير أنّ المستوردين للخام وشركات التّكرير كانوا يتحايلون على القانون، فقد كانوا يستوردون من الولايات المتّحدة الأمريكيّة ما كان يُطلِق عليه الأمريكيّون الخام الفرنسي (The French Crude)، الذي كان عبارة عن مزيج من الزّيوت والبنزين المُصفَّى مُسبقًا، حيث يمكن لمدفأة بسيطة داخل منشآت التّكرير فصل البنزين عن الزّيوت الأخرى، ومن ثُمَّ بيعها على أنّها منتجات بترولية مكرّرة محلّيًا.[5]

1 André Risler, Les Statistique du Pétrole, Journal de la Société Statistique de Paris, Société de statistique de Paris, Vol. 70, 1929, 340. Available on: http://www.numdam.org/.
2 Daniel Murat, L'Intervention de l'Etat dans le Secteur Pétrolier en France, Edition Technip, 1969, 7. Available on: books.google.dz/, accessed: 09/09/2020.
3 André Risler, Op.Cit., 340.
4 Daniel Murat, Op.Cit., 7.
5 Ibid., 8.

بعد 1890، تَشَكَّلَ رأي واضح داخل الحكومة الفرنسيّة يدعوا لتقليص التّمييز الذي تحظى به المنتجات المُكرّرة محلّيًّا بعد ازدهار صناعتها، فأصدرت الحكومة قانون 30 جوان 1893 الذي يُنظّم الضّريبة كما يلي:

البترول الخام:..... 9 فرنك لكلّ 100 كلغ
الزّيوت المكرّرة والبنزين:..... 12 و50 فرنك لكلّ 100 كلغ
الزّيوت الثّقيلة:..... 9 فرنك لكلّ 100 كلغ[6]

حيثُ خَفَّضَ هذا القانون الفارق لـ 3 فرنك بعد أن كان 7 فرنك لصالح البترول الخام، لكن هذا الفارق لم يكن مُشجّعًا نظرًا لوُجود الخام الفرنسي المُستورد من الولايات المتّحدة الأمريكيّة، ما أدّى بالسّوق الفرنسيّة سنة 1900 كمثال إلى استيراد 92% من احتياجاتها من النّفط خامًا، و8% الباقية عبارة عن منتوجات نفطيّة مكرّرة،[7] بسبب التّحايُل الذي ذكرناه سابقًا، ما جعل الحكومة تُراجع أسعار الضّرائب في قانون 31 مارس 1903، الذي فرض ضريبة بقيمة 1 فرنك على إنتاج كلّ 100 كلغ من المنتجات المُكرّرة.[8]

بعد أن توقّف التّمييز بين المنتجات المكرّرة داخليًّا والمستوردة، أفسح مستوردو الخام الفرنسيّين المجال للمنتجات المكرّرة المستوردة الرّخيصة، تزامنًا مع ارتفاع الطّلب على المنتجات البترولية ابتداءً من سنة 1906 بسبب تحوّل المحرّكات الدّافعة والجرّارة لاستخدام البترول بدل الفحم، فلم تستطع شركات التّكرير المحلّيّة الصّغيرة تلبية هذا الطّلب المتزايد، خاصّة مع عدم وجود سياسة جمركيّة قويّة تحمي الإنتاج المحلّي من المواد البترولية المكرّرة المستورَدة، ومنذ ذلك التّاريخ وحتّى 1912 كانت فرنسا تستورد سنويًّا 600,000 طن (4,398,000 برميل) من البترول المكرّر والخام (خام فرنسي).[9] كما لم يُشجّع الوضع على إنشاء منشآت تكرير جديدة، وأُغلقت تدريجيًّا المنشآت العاملة بسبب توقّف سياسة الدّعم؛ فلم تبقَ في عموم فرنسا إلّا منشأة تكرير واحدة مع اندلاع الحرب العالميّة الأولى مطلع سنة 1914.[10]

---

6 André Risler, Op.Cit., 340-341.
7 André Allix, Les Carburants dans L'Economie National, In. Special Number: Les Carburant dans L'Economie et la Défense Nationale, Technica, Association des Anciens Elèves de L'Ecole Centrale Lyonnaise, Lyon, April 1939, 25-26.
8 Daniel Murat, Op.Cit., 8; André Risler, Op.Cit., 341.
9 Ibid., 7.
10 Ibid., 8; André Risler, Op.Cit., 341.

2- المعرفة النّاعمة لفرنسا الاستعماريّة

رُغم كون فرنسا قوّةً سياسيّةً، عسكريّةً وصناعيّةً دوليّةً كبرى مع نهاية القرن التّاسع عشر وبداية القرن العشرين، إلّا أنّها كانت ضعيفة في الصّناعات البترولية، وبالرّغم من أنّها كانت تمتلك تجربة استخراج البترول من حقل بيشيلبرون (Pechelbronn) الصّغير في منطقة الألزاس والذي يُعتبر واحدًا من أقدم حقول النّفط في أوروبا والعالم، حيث تمّ اكتشافه سنة 1734، ثُمَّ حُفِر أوّل بئر ضِمْنَه سنة 1745،[11] ليبدأ استغلاله سنة 1768،[12] ومن غير الإنتاج البسيط لحقل هذه المنطقة التي أُلحقت بالأراضي الألمانيّة بين عاميّ 1871 و1918،[13] حيث كان إنتاجه يقارب 50,000 طن (366,500 برميل) سنويًّا، قبل الحرب العالميّة الأولى،[14] أي: 7.14% من مجموع الاستهلاك الفرنسي لسنة 1914 (700,000 طن / 5,131,000 برميل)، و 1.9% سنة 1928 (2,620,000 طن / 19,204,600 برميل) و 0.68% سنة 1936 (7,281,000 طن / 53,369,730 برميل)، بالتّالي، لم تكن فرنسا تمتلك أيّ شركة في مجال إنتاج المحروقات باستثناء العاملة في هذه المنطقة، بسبب عدم اكتشاف أيّ مخزون من هذه الطّاقات الجديدة في أيٍّ من أراضيها أو أراضي مستعمراتها، حيث كانت هذه الصّناعة حِكرًا على كارتلات الطّاقة الأمريكيّة، والشّركات الهولنديّة، البريطانيّة والعثمانيّة.

غير أنّ فرنسا كانت تمتلك ما أَسْمَيتُه المعرفة النّاعمة*، حيث كان يعمل تحت إمرة حكومتها مجموعة كبيرة من الرّحّالة المهندسين، الجيولوجيّين والباحثين في مختلف مناطق العالم، الذين كانوا يُمدّونها دوريًّا بتقارير عن المناطق التي يستكشفونها و/أو يستقرّون بها، ما مكّنها لاحقًا من اتّخاذ قرار سياسيّ سيادي للدّخول في مجال

11 Alain Beltran, Pochelbronn, Un Gisement Français pas comme les autres, La Revue de l'Energie, Conseil Français de l'Énergie, N°624, March-April 2015, 138. Available on: https://www.larevuedelenergie.com/, Accessed: 09/09/2020.
12 André Allix, Op.Cit., 26.
13 Daniel Murat, Op.Cit., 7.
14 André Allix, Op.Cit., 26.

* نقصد بها تلك العلوم والمعارف التي كان يجمعها الرّحّالة والمستكشفون من مهندسين وجيولوجيّين عن الأراضي التي كانوا يجوبونها حول العالم وما تمتلكه من ثروات، دون أن يقوموا بمحاولة السّيطرة عليها أو الاستفادة منها.

استكشاف، استخراج، نقل وتصدير المحروقات عن طريق شركات محلّيّة، عند اكتشاف كمّيّات معتبرة من المحروقات في الصّحراء الجزائريّة التي كانت إحدى مستعمراتها.

3- الاكتشافات البترولیّة والغازيّة الأولى في الجزائر

بدأ الحديث عن وجود كمّيّات من البترول في الجزائر منذ القديم، حيث أنّ ترجمة كتابات الرّحّالة والجغرافيّين القدماء من اليونانيّين والرّومان كشفت أنّهم كانوا يعلمون بوجود سوائل قابلة للاشتعال في بعض مناطق الجزائر، فمثلًا كان من أبرز هؤلاء، الفيلسوف والمؤرّخ والجغرافي اليوناني سترابو (Strabo) (63/64 ق.م إلى 24 م) الذي كتب عن وجود تسرّب لزيوت قابلة للاشتعال في منطقة عين الزّفت (غيليزان)، [15] ما أكّدته أبحاث الجيولوجيّين سنة 1902، [16] ولم تأت تسمية المنطقة بهذا الاسم اعتباطيًّا، حيث سُمّيت نسبة للحُفر التي يخرج منها البترول، فقد كان يُقصد بالزّفت: الزّيت، أي المادّة الزّيتيّة التي كانت تخرج من باطن الأرض كما تخرج المياه من الينابيع، وبالتّالي عين الزّفت تعني عين الزّيت، [17] وبما أنّ بترول الجزائر اشتهر لاحقًا بخفّته، فإنّ لونه مائلٌ للون زيت الزّيتون منه إلى الأسود الدّاكن، الأمر الذي جعلهم يشبّهونه به.

لم تكن منطقة عين الزّفت الوحيدة في الجزائر التي عُثر فيها على البترول، حيث ظهرت العديد من الخرائط والأبحاث الجيولوجيّة التي وضعها الفرنسيّون، لتُبيّن أنّ الجزائر تمتلك الكثير من المناطق البترولیّة، مثل إقليم قسنطينة (حسب التّقسيم الجغرافي الاستعماري) الذي احتوى على عدّة تسرّبات نفطيّة بعضها ظاهر على سطح الأرض، لكن لم يتمّ استغلال هذه المناطق صناعيًّا، وأهمُّ مناطق قسنطينة ما يلي:

- التّسرّب البيتوميني في منطقة النّافورة الصّافية (Clairefontaine) (العوينات حاليًّا) بحدود تبسّة مع سوق أهراس؛

15 J. Pelissier, Les Résultats Dés Maintenant Obtenus Sont Encourageants, Le Monde, 23/06/1951, Available on: https://www.lemonde.fr/, accessed: 30/09/2020.

16 Bernard Augustin, Ficheur Émile, Les Régions Naturelles de l'Algérie, In: Annales de Géographie, Armand Colin, Paris, T. 11, N°58, 1902, 343. doi : https://doi.org/10.3406/geo.1902.18184 , Available on: https://www.persee.fr/, Accessed: 30/09/2020.

17 Pierre Fontaine, L'Aventure du Pétrole Français, Les Sept Couleurs, Paris, 1967, 69.

- وجود كمّيّات ظاهرة من البترول في شقوق الحجر الجيري بجبل قلب الواقع على بُعد 3 كلم جنوب العوينات بولاية تبسّة.
- تسرّب البترول عبر الشّقوق الوريديّة للأحجار الجيريّة المُتشكّلة في العصر الطّباشيري الأوسط في منطقتيّ فجّ مزالة وفرجيوة غرب ميلة؛
- وُجود كمّيّات من البيتومين وسط الشّقوق في الحجر الجيري والصّخور بمنطقة شبكة في سلّاوة، 43 كلم جنوب غرب قالمة؛
- نفس الأمر بجبل الموعظة الواقع على بُعد 8 كلم غرب مدينة سدراتة بولاية سوق أهراس.[18]

استنتجنا أثناء دراستنا للموضوع، أنّ قانون 21 أفريل 1810 للمناجم، الذي سنتحدّث عنه لاحقًا، كان أكبر عقبةٍ حالت دون الاستكشاف الصّناعي لهذه المناطق، حيث لم تكن فرنسا تمتلك شركات بتروليّة للتّنقيب عن النّفط، في حين كان القانون يمنع أيّ شركة من التّنقيب على الأراضي الفرنسيّة أو أراضي مستعمراتها دون الحصول على ترخيص أو امتياز من الحكومة الفرنسيّة، حيث أرادت هذه الأخيرة عدم التّسرّع في اتّخاذ قرار التّنقيب باستعمال الشّركات الأجنبيّة، وبدل ذلك، تشجيع إنشاء شركات فرنسيّة للدّخول في هذه الصّناعة، على الرّغم من أنّها كانت من أكبر خمس مستوردين ومستهلكين للمحروقات التي استنزفت أموال الخزينة العموميّة خاصّة بعد الحروب والأزمات التي سنتحدّث عنها لاحقًا.

بالعودة لمنطقة الغرب الجزائري، لاحظنا أنّ حقول كلٍّ من الظّهرة (شرق واد الشّلف) ومنطقة غيليزان أولى المناطق التي تَمَّ استخراج النّفط منهما في الجزائر، حيث اقترن فيهما البحث الجيولوجي مع التّنقيب الصّناعي عن البترول، خلافًا لما كان عليه الوضع في الشّرق الجزائري، حيث استغلّ الصّناعيّون الفرنسيّون الوجود الكثيف للمُعمّرين الأوروبيّين في هتين المنطقتين كضمان لعدم تخريب معدّاتهم من طرف المقاومات الشّعبيّة الجزائريّة التي كانت تحدث بين الفَيْنَةِ والأخرى.

انطلقت حملات التّنقيب الأولى في المنطقة منذ سنة 1874[19] بعد أن سبقتها المُشاهدات العينيّة للبترول السّطحي، التي جَرَّت الجيولوجيّين لدراسة المنطقة، وفي

18 Louis De Launay, Les Richesses Minérales de l'Afrique, Librairie Polytechnique Ch. Béranger, Paris, 1903, 277-278.

سنة 1890 بمعدّات وميزانيّات ضعيفة،[20] بدأت الشّركات الإنجليزيّة التّنقيب عن النّفط في المنطقة بعد أن تحصّلت على الامتياز من الحكومة الفرنسيّة، ليتمّ اكتشاف حقل بترول عين الزّفت (ولاية غيليزان) سنة 1895 وكان عمقه لا يتجاوز 300 متر،[21] وبالتّالي لم يُنتج أكثر من 1,700 طن (12,461 برميل) سنويًّا ما بين 1903 و1913،[22] أي: 0.24% من الاستهلاك الفرنسي لسنة 1914، حيث لم يكن كما كان يأمل الفرنسيّون الذين كانوا يبحثون عن آبار تُدخلهم المنافسة الدّوليّة.

بعد خمس سنوات، تَمَّ اكتشاف بترول منطقة تليوانت أو شعبة المسيلة، وبالتّحديد حقل المسيلة الواقع على بعد 20 كلم جنوب غرب غيليزان، حيث أعلنت الشّركة الليونيّة (la Société Lyonnaise) سنة 1900 أنّها وصلت للنّفط الأسود في البئر رقم 13 بمنطقة المسيلة على عمق 98 متر،[23] ليبدأ إنتاجه سنة 1914،[24] ويستمرّ بوتيرة ضعيفة حتّى سنة 1921، حيثُ تحصّلت حينها شركة النّفط الجزائريّة لتليوانت (Société Algerienne des Pétrole de Tliouanet) على امتياز التّنقيب في حقول المسيلة، هذه الشّركة التي كانت تمتلك تكنولوجيا متقدّمة عن سابقتها، فقامت بزيادة الإنتاج في السّنوات اللّاحقة، لكن تبيّن لاحقًا أنّ إنتاج المنطقة كان يتناقص، حيث انخفض كما هو موضّح في الجدول رقم: 1 من 560 إلى 343 إلى 295 طن (4,104، 2,514، 2,162 برميل) لكلّ من سنة 1933، 1935 و1936 على التّوالي.

جدول رقم: 1 يوضّح حجم إنتاج حقول نفط الغرب الجزائري[25]

السّنة	الحقل	الإنتاج بالطّنّ	الإنتاج بالبرميل
1917	حقول تليوانت	**900**	**6,597**

19 Bureau d'Etudes Geologiques et Minieres Coloniales, La geologie et les mines de la France d'Outre-mer, Societe d'editions Geographiques, Maritimes et Coloniales, Paris, 1932, 110.

20 J. Pelissier, Op.cit.

21 Bousch M., Rapport d'Information, Conseil de la République, Annexe au Procès-verbal de la Séance du 3 Juin 1958, N° 490, 11.

22 Pierre Fontaine, L'Aventure du Pétrole Français, Ibid., 70.

23 Louis De Launay, Op.Cit., 277.

24 Bousch M., Op.Cit., 11.

25 جدول من إعداد الباحث بالاعتماد على عدّة مراجع.

1918	مسيلة ومجيلة	900	6,597
1919	مسيلة ومجيلة	878.741	6,441
1920	مسيلة ومجيلة	620	4,544
1928	مسيلة ومجيلة	1,204	8,825
1929	مجيلة	3,048	22,341
1930	مجيلة	1,653	12,116
1933	مسيلة	560	4,104
1935	مسيلة	343	2,514
1936	مسيلة	295	2,162

سنة 1922،[26] تمّ اكتشاف حقل محيلة في نفس منطقة تليوانت، حيث بدأ استكشاف المنطقة سنة 1921، ومن أصل 30 بئرًا بعمق 100 متر حُفرت في المحيلة بين عاميّ 1921 و1928 كانت 16 منها مُنتجة، وقد كان أحسن عائد لأحد الآبار في هذه المنطقة بين سنتيّ 1928-1929 حيث أنتَجَ 4 أطنان (29 برميل) يوميًّا،[27] بمعدّل 1,440طن (10,555 برميل) سنويًّا.

لم تكن آبار المحيلة تنتج البترول وحده، بل كانت تُنتج كمّيّات معتبرة من الغاز الطّبيعي، الذي استُعمل في عمليّة الإنتاج،[28] ما جعل المُستثمرين يربحون كمّيّات إضافيّة من البترول في عمليّة البيع، حيث تَستعمِل عادة شركات التّنقيب جزءًا معتبرًا من البترول المستخرج لإدارة عمليّة الإنتاج، بينما استعملت الشّركات العاملة في المحيلة الغاز الطّبيعي المُصاحِب للبترول المُستخرَج في إدارة عمليّة الإنتاج في حين كانت تُوجّه ما يُقارب كلّ البترول المُنتَج نحو أرزيو حيث كانت تستعمل منه كمّيّات قليلة جدًّا لا تكاد تُذكر.

بالنّسبة للغاز الطّبيعي، فقد اشتهر الغرب الجزائري بوجود آثار متفاوتة له، خاصّة مَنْطِقَتَا جنوب الظّهرة وشمال تليوانت اللّتان اشتهرتا بخروج كمّيّات معتبرة من الغاز

26 Bousch M., Op.Cit., 11.
27 Bureau d'etudes geologiques et minieres coloniales, Op.Cit., 109-110.
28 Ibid., 110.

الطّبيعي من بعض الآبار التي كانت تُستكشف ضمن المنطقتين، ففي منطقة مازونة (جنوب الظّهرة) استمرّت الغازات القابلة للاشتعال بالخروج من أحد الآبار لمدّة ثلاثين سنة، كما اشتهرت البُحَيرَة الصّغيرة (Petit Lac Mouilah) الواقعة شرق مرسى الحَجّاج (Port-aux-Poules) بانبعاث الغازات، الأمر الذي تأكّد بعد استكشاف المنطقة، حيث احتوت على كمّيّات معتبرة من الغاز الطّبيعي الممزوج مع المياه الحارّة المالحة؛ أمّا في منطقتيّ بلعسل ولهيليل (شمال تليوانت) فقد تمّ الكشف عن وجود كمّيّات ضئيلة من الغاز الطّبيعي الممزوج بالمياه الحارّة المالحة، فيما اعتُبِرت اكتشافات الغاز بمنطقة سيدي ابراهيم الواقعة شمال-شرق سيدي بلعبّاس بأنّها المنطقة التي تمّ اكتشاف كمّيّات كبيرة من الغاز الطّبيعي في أحد آبارها.[29]

رُغم أنّ اكتشافات فرنسا لمحروقات الجزائر في هذه الفترة كان ملموسًا، إلّا أنّه لم يكن بالحجم الذي تمنّته كقوّة استعماريّة، حيث كانت تطمح لدخول المنافسة الدّوليّة، ومنافسة حقول العراق، إيران، أمريكا اللّاتينيّة والولايات المتّحدة الأمريكيّة، خاصّة مع كونها واحدًا من أكبر المستوردين والمستهلكين لهذه الطّاقات الجديدة؛ فقد ارتفع استيرادها للبترول الخام ومشتقّاته من 700,000 طن (5,131,000 برميل) سنة 1914، إلى 2,620,000 طن (19,204,600 برميل) سنة 1928، ليصل سنة 1936 إلى حدود 7,281,000 طن (53,369,730 برميل)، غير أنّ إنتاجها من البترول لم يتجاوز 0.029 % من الإنتاج العالمي، أي ما يُعادل 1.16 % من الاستهلاك الوطني الفرنسي،[30] ما جعلها تبحث عن حلول للخروج من هذه التّبعيّة الكبيرة للدّول المصدّرة للمحروقات، خاصّة بعد الحرب العالميّة الثّانية، حيث تبيّن أنّه لابدّ من إيجاد حلّ لمشكل الإمداد الطّاقوي، فوسّعت فرنسا من رُقعة استكشافاتها لتمتدّ للصّحراء الجزائريّة على أمل أن تجدها كصحراء الخليج العربي، الأمر الذي حدث بالفعل لاحقًا.

4- تبلور الإرادة السّياسيّة للدّخول في مجال صناعة المحروقات

قبل الحرب العالميّة الأولى، كان النّفط الخام ومشتقّاته متوفّرًا لدى الحكومة الفرنسيّة بما يكفي لسدّ حاجة السّوق الفرنسيّة وأسواق مستعمراتها، لكن أثناء هذه الحرب وبعدها تيقّن الفرنسيّون أنّ عليهم تأمين إمداداتهم الطّاقويّة ومحاولة الدّخول كلاعب أساسي في سوق المحروقات لضمان بقائهم ضمن المنافسة الدّوليّة؛ فحليفتها بريطانيا قرّرت اتّخاذ إجراءات مهمّة جعلت فرنسا في موقف حرج، بحيث اتّخذ وينستون

29 Ibid., 110.
30 André Allix, Op.Cit., 25-28.

تشيرتشل (Winston Churchill) قراره المشهور القاضي بتحويل محرّكات القطع البحريّة للقوّات الملكيّة البريطانيّة من إحراق الفحم إلى إحراق البترول،[31] بهدف التّفوّق من ناحية السّرعة على الأسطول الألماني، ما جعل بريطانيا بحاجة لتأمين إمداداتها من البترول الذي لا تمتلكه على أراضيها، فاستعانت بحليفتها بلاد فارس التي جعلتها تُهيمن ضمن أراضيها على 51% من أسهم شركة البترول الأنجلو-فارسيّة في ماي من سنة 1914،[32] بهدف تأمين الإمدادات اللّازمة لبريطانيا أثناء وبعد الحرب.

اِضطرّت فرنسا بعد هذه الإجراءات البريطانيّة، إلى استعمال ورقة انتصارها ضمن قوّات الحلفاء في الحرب العالميّة الأولى لإيجاد حلّ يضمن بقاءها كلاعب دولي مهمّ، فبدأت مباشرة بعد الحرب في أولى السّياسات للدّخول في مجال صناعة المحروقات، حيث أرادت الاستفادة من نفط بلاد ما بين النّهرين التي كانت تابعة للدّولة العثمانيّة المُنهزمة ضمن قوّات المِحور، فطالبت بمنطقة الموصل (شمال العراق وأجزاء من سوريا حاليًا)، حيث كان احتمال وجود النّفط كبيرًا في هذه المنطقة، لكن كان ردّ البريطانيّين بأنّهم سيدعمون السّيطرة الفرنسيّة على كلّ سوريا إذا ما تنازلت فرنسا عن المطالبة بالموصل.

في الأوّل من ديسمبر 1918، تنازلت فرنسا عن مطالبها بالموصل مقابل الحصول على الدّعم البريطاني للسّيطرة على سوريا، بالإضافة إلى ضمان بريطانيا تقاسم أيّ اكتشافات نفطيّة في بلاد ما بين النّهرين مع فرنسا؛ لكن لم يكن العرض الفرنسيّ كما كان يأمله البريطانيّون، فاستمرّ نزاع الحليفين السّابقين سنتين أُخريين، إلى أن تمّ توقيع اتّفاقيّة مؤتمر سان ريمون (San Remo conference) سنة 1920، حيث حصلت

31 Maria S. Higgins, Winston S. Churchill's Legacy to the Royal Navy, 1911-1915, Naval War College Review, US Naval War College, Vol. 27, No. 3, November-December 1974, 68-69. Available at: https://www.jstor.org/stable/44641546 , Accessed on: 08/11/2020.

32 Samir Saul, Politique Nationale du Pétrole, Sociétés Nationales et «Pétrole Franc», Revue Historique, Presses Universitaires de France, N° 638, 358. ISSN 0035-3264, ISBN 9782130556053.

بموجبه فرنسا على25% من نفط بلاد ما بين النّهرين عن طريق حيازتها أسهم بنك ألمانيا ضمن شركة البترول التّركيّة.[33]

كانت هذه الخطوة هي الأولى لفرنسا باتّجاه الدّخول للمنافسة الدّوليّة على المحروقات؛ حيث كانت تخوض حربًا لبناء سياسة بترولية وطنيّة لمواجهة الشّركات الأمريكيّة والبريطانيّة، فأنشأت بعد اتّفاقيّات سان ريمون، الشّركة الفرنسيّة للبترول (Compagnie Française de Pétroles)،[34] حيث تأسّست هذه الشركة بعد رسالة رجل الأعمال الصّناعي ارنيست ميرسييه (Ernest Mercier) يوم 20 سبتمبر 1923، الذي أصبح أوّل رئيس لهذه الشّركة، حيث جاء في هذه الرّسالة:

"تتوق الحكومة لإيجاد أداة قادرة على تحقيق سياسة نفطيّة وطنيّة، لذلك فإنّه من الضّروريّ أن تكون الشّركةُ فرنسيّةً بشكلٍ أساسيّ، وأن تظلّ مستقلّة تمامًا. وستسعى جاهدةً لتطوير إنتاج النّفط الخاضع للسّيطرة الفرنسيّة في مختلف مناطق الإنتاج"[35]

بعد ستّة أشهر من هذه الرّسالة، وبالتّحديد في شهر مارس من عام 1924، تأسّست الشّركة الفرنسيّة للبترول، وقد باشرت في جويلية 1924، أي بعد ثلاثة أشهر من تأسيسها بتطبيق الهدف الأساسي الذي أُنشأت من أجله، وهو حيازة أسهم بنك ألمانيا ضمن شركة البترول التّركيّة في الخليج العربي،[36] لكن رُغم هذه الحصّة الكبيرة في هذه المنطقة المهمّة، ورُغم ارتفاع رأسمال الشّركة من 50 مليون فرنك حين تأسيسها، إلى 600 مليون عام 1936، إلّا أنّها ظلّت ضعيفة مقارنة بكارتل الشّركات الكبرى، الذي كان يتحكّم في

33 شركة البترول التّركيّة (Turkish Petroleum Company) تأسّست سنة 1912 بعد تحالف مجموعة كبيرة من الشّركات الأوروبيّة (البنك الوطني التّركي 50%، بنك ألمانيا 25%، شركة النّفط الأنغلو-ساكسونيّة25%، ورجل الأعمال الأمريكي من أصل برتغالي كالوستو غولبانكيون) حيث كانت تهدف للحصول على امتياز التّنقيب عن المحروقات على الأراضي العراقيّة، وكان الغرض من هذا التّحالف مواجهة طلبات امتياز التّنقيب الأمريكيّة.

34 Archives nationales (France), Fonds Desmarais Frères, N° 130 AQ, 18 September 1973, 2. Available on: www.archivesnationales.culture.gouv.fr/ , Accessed: 31/10/2020.

35 André Nouschi, La France et le pétrole de 1924 à nos jours, Picard Paris, 2001, 31.

36 Benoît Doessant, Le transport maritime d'hydrocarbures 1923-1938, part 2, La Revue Maritime, Institut Français de la Mer, N° 511, Mars 2018, 75.

مختلف مراحل الصّناعة البترولية من تنقيب، استخراج، نقل، تكرير وتوزيع؛ حتّى أنّ هذا الكارتل استمرّ في تَسَيُّد السّوق الفرنسي للبترول رُغم وُجود الشّركة الفرنسيّة للبترول،[37] حيث أنّه رُغم توفير هذه الأخيرة لإمدادات النّفط العراقي، إلّا أنّ شركات التّكرير الفرنسيّة العاملة على التّراب الفرنسي لم تتمكّن من تكرير أكثر من 50% من حاجاتها السّنويّة للنّفط الخام من النّفط العراقي.[38]

بما أنّ الحكومة الفرنسيّة كانت تعي صُعوبة المنافسة في كلّ مراحل الصّناعة البترولية (تنقيب، استخراج، نقل، تكرير وتوزيع)، فإنّها اتّخذت إجراءً ذكيًّا مرّة أخرى، يتركّز على تعزيز استيراد النّفط الخام، تخزينه وتكريره على الأراضي الفرنسيّة،[39] ففي حين أنّ السّوق الفرنسيّة للمنتجات البترولية كان أحد أكبر خمس أسواق في العالم، قرّرت الحكومة أن تُموّل سوقها الدّاخليّة بنفسِها بالمنتجات البترولية، فسنّت في 30 مارس 1928 قانونًا يجعل واردات النّفط المكرّر والنّفط الخام خاضعة لتصريح الدّولة الفرنسيّة، وبالتّالي أصبحت تتحكّم في تحديد الحصص داخل السّوق المحلّيّة وتتحكّم في مَنْشَأ وكمّيّة الخام المخصّصة للمصافي،[40] فأصبحت تدعم أكثر استعمال خام العراق التّابع لحصّتها ضمن شركة البترول التّركيّة، ما جعل إنتاج المصافي المحلّيّة يرتفع مقارنة بما كان عليه الوضع قبل هذا القانون.

ففي حين كانت فرنسا قبل قانون 30 مارس 1928 تستورد مُعظم احتياجاتها البترولية على شكل منتجات مُكرّرة من الكارتلات الدّوليّة الكبرى حيث استوردت خلال العقد الذي امتدّ من سنة 1917 إلى 1928 ما نسبته 98% من المنتجات المكرّرة مقابل 2% من البترول الخامّ،[41] في حين أصبح من السّهل على الدّولة بعد هذا القانون تخفيض واردات المنتجات المُكرّرة وتعزيز استيراد البترول الخام سنويًّا، حيث أصبحت نِسب المنتجات البترولية تنخفض سنة بعد أخرى، لتتساوى مع نسبة استيراد البترول الخام سنة 1933، لتميل الكفّة بعد ذلك العام لصالح البترول الخام عامًا بعد آخر، خاصّة مع

37 Samir Saul, Op.Cit., 360.
38 S. Scheer, Considérations Générale sur L'Industrie du Pétrole en France, In. Special Number: Les Carburant dans L'Economie et la Défense Nationale, Technica, Association des Anciens Elèves de L'Ecole Centrale Lyonnaise, Lyon, April 1939, 48.
39 André Allix, Les Carburants dans L'Economie National, Ibid., 28.
40 Samir Saul, Op.Cit., 360.
41 André Allix, Op.Cit., 26.

وُصول عدد منشآت التّكرير سنة 1938 لخمس عشرة منشأة كُبرى تابعة لعشرين شركة معظمها يُسيطر عليها رأس المال الفرنسي،[42] بعدما لم يكن هنالك أيّ واحدة سنة 1914،[43] لتصل بفضلها نسبة استيراد البترول الخامّ لـ 82% سنة 1939 في مقابل 18% للمنتجات البتروليّة المكرّرة،[44] ما جعل هذا القانون يُعتبر الجزء الأساسي والميثاق الحقيقي لصناعة البترول في فرنسا،[45] حيث جعلها تتحوّل لدولة تكرير، لتُصبح لاحقًا أحد أهمّ المصدّرين للمنتجات البتروليّة في أوروبا والعالم.

لكن لم يكن مشكل المنافسة الدّوليّة في مجال تكرير المنتجات النّفطيّة بسبب القوانين ولا بسبب ضُعف المصافي الفرنسيّة، حيث أنّ هذه الأخيرة تطوّرت بشكل كبير منذ الحرب العالميّة الأولى، حيث كانت تُنتج مع نهايتها أقلّ من 30,000 طنّ (219,900 برميل)، لتتطوّر بعدها سنويًّا وتصل سنة 1939 إلى حدود 535,000 طنّ (3,921,550 برميل)؛[46] لكنّ المشكل كان في التّطوُّر السّنوي الهائل للسّوق البتروليّة الدّوليّة من جهة، وقِلّة حصّة فرنسا من النّفط الخامّ من جهة أخرى، حيث لم تكن تمتلك سوى حصّة صغيرة نسبيًّا ضمن شركة البترول التّركيّة (التي أصبحت تسميتها شركة البترول العراقيّة سنة 1929) بالإضافة لإنتاج حقل بيشيلبرون الصّغير وحقول شمال الجزائر الهزيلة، مقارنةً مع ضخامة وعراقة كارتلات الطّاقة العالميّة التي كانت تُسيطر على السّوق النّفطيّة الدّوليّة ممّا لا يدع مجالًا للشّركات الفرنسيّة للمنافسة.

5- الحملة الفرنسيّة الواسعة لاستكشاف الصّحراء الجزائريّة:

بعد الحرب العالميّة الثّانية، أنشأت فرنسا مكتب أبحاث البترول (Bureau de recherche de pétrole) سنة 1945، وأصبحت أكثر الدول الأوروبيّة نشاطًا لتطوير وتعزيز صناعة النّفط الوطنيّة،[47] فقد كانت قلقة عن المكانة التي ستحتلّها في عالم ما بعد

42 Ibid., 28.
43 S. Scheer, Op.Cit., 49.
44 André Allix, Op.Cit., 26.
45 S. Scheer, Op.Cit., 49.
46 J. Filhol, La politique française des combustibles liquides et des carburants de remplacement, In. Special Number: Les Carburant dans L'Economie et la Défense Nationale, Technica, Association des Anciens Elèves de L'Ecole Centrale Lyonnaise, Lyon, April 1939, 44.
47 Marta Musso, Oil will set us free: The Hydrocarbon Industry and the Algerian Decolonization Process, in: Britain, France and the

الحرب في ظلّ فقرها الطّاقوي، فرُغم انقسام العالم إلى مُعسكَرَين واضحين ابتداءً من سنة 1947 مع بداية الحرب الباردة، إلّا أنّ المسؤولين الفرنسيّين كانوا يقظين وقلقين من مخطّطات حلفائهم أكثر من مخطّطات العدوّ الرّوسي البعيد، فقد كان حلفاؤهم يَسعون لبسط سيطرتهم على كلّ المناطق التي تمتلك احتياطات كبرى من النّفط، بالإضافة إلى سيطرة الشّركات النّفطيّة الأمريكيّة والبريطانيّة على السّوق الفرنسيّة الدّاخليّة،[48] في حين لم تكن فرنسا تمتلك ضمن مناطق سيطرتها على أيّ احتياطات مهمّة تُخوّل لها منافسة حلفائها.

سنة 1947، وبناءً على البحث الذي قدّمه مجموعة من الباحثين الجيولوجيّين بعد دراستهم للصّحراء الجزائريّة في عشرينيّات القرن العشرين، الذي يُفيد باحتمال وُجود كمّيّات ضخمة من البترول في الصّحراء الجزائريّة،[49] أطلق مكتب أبحاث البترول حملة استكشاف واسعة استهدفت 150,000 كلم^2 من الصحراء، أي ما يمثّل نسبة 6.3% من المساحة الكلّيّة للجزائر، أو ما يُعادل 23.2% من مساحة فرنسا.

لم تسمح الحكومة الفرنسيّة للشّركات الأجنبيّة بأن تستثمر بحرّيّة في قطاع المحروقات، عملًا بأحكام المادّة الخامسة من قانون 21 أفريل 1810 التي تنصّ على أنّه "*لا يمكن الاستغلال في قطاع المناجم إلّا عن طريق تصريح التّشغيل أو عن طريق امتياز*"[50]، وبالتّالي لم يُسمح لرأس المال الأجنبي أن يُسيطر على الشّركات التي حصلت على التّصريح، حيث لم تتعدّ الاستثمارات الأجنبيّة حدّ الشّراكة مع الهيئات الفرنسيّة، وعلى الرّغم من عدم تحديد نسبة الشّراكة الأجنبيّة بصراحة في القانون، إلّا أنّه لا يمكن

Decolonisation of Africa (Future Imperfect?), eds. by: Andrew W.M. Smith and Chris Jeppesen, UCL Press London, 2017, 67.

48 Roberto Cantoni, Leucha Veneer, Underground and Underwater: Oil Security in France and Britain During the Cold War, in: The Surveillance Imperative: Geosciences During the Cold War and Beyond, eds. By: Simone Turchetti and Peder Roberts, Palgrave Macmillan US, USA, 2014, 47. ISBN 978-1-137-43874-4. Available on: https://hal.archives-ouvertes.fr/, Accessed: 09/11/2020.

49 Andrew W.M. Smith, and Chris Jeppesen, eds., Britain, France and the Decolonization of Africa: Future Imperfect?, University College London press, London, 2017 67.

50 Bousch M., Op.Cit., 13.

لأيّ مؤسّسة أجنبيّة امتلاك غالبيّة الأسهم ضمن التّحالف، باستثناء شركة شل التي كان رئيسها المدير العام مُقرّبًا من بيار غيلوما (Pierre Guillaumat) رئيس مكتب أبحاث البترول في ذلك الوقت،[51] وبذلك استطاعت الحكومة الفرنسيّة التّحكّم في جنسيّات المُشَغِّلِين، لمحاولة عدم ترك الفرصة للشّركات الكبرى للتّحكّم في أيّ مخزون نفطي أو غازي تقوم فرنسا باكتشافه.

تَمَّ تقسيم مساحة الاستكشاف على أربع شركات، ثلاث منها تُهيمن على أسهمها الشّركات والأموال الحكوميّة والخاصّة الفرنسيّة:[52]

← الشركة الوطنية لبحوث البترول واستغلاله بالجزائر (Société Nationale de Recherche et d'Exploitation de Pétrole en Algérie) التي تمتلكها بالكامل الحكومة الفرنسيّة وتُسيَّر من طرف جهتين: مكتب أبحاث البترول والحاكم العام في الجزائر؛

← شركة النّفط الفرنسيّة بالجزائر (Compagnie Française des Pétroles-Algérie-) المملوكة بشكل مُشترك من طرف شركة النّفط الفرنسيّة ومجموعتين ماليّتين فرنسيّتين؛

← شركة التّنقيب عن البترول واستغلاله في الصّحراء (Compagnie de Recherche et d'Exploitation de Pétrole au Sahara) التي تُهيمن على أسهُمها الإدارة الحكوميّة المستقلّة للزّيوت (Régie Autonome des Pétroles) بمساهمة ضئيلة من شل (Shell)؛

← شركة النّفط الجزائريّة (Compagnie des Pétroles d'Algérie) التي تُهيمن على 65% من أسهمها شركة شل و35% الباقية مكتب أبحاث البترول.

6- فرنسا والاكتشافات البتروليّة الكبرى في صحراء الجزائر

بدأت أولى الاكتشافات الطّاقويّة في الصّحراء الجزائريّة حين تمكّنت الشركة الوطنية لبحوث البترول واستغلاله بالجزائر (SN REPAL) من اكتشاف أوّل دليل ملموس عن وجود النّفط والغاز الطّبيعي في الصّحراء الجزائريّة سنة 1953، بعد أن قامت بأوّل حَفْرٍ عميقٍ في تاريخها (3,000 متر) ابتداءً من شهر أكتوبر من سنة 1952 في منطقة

51 Marta Musso, Op.Cit., 67.
52 Ibid., 67.

برّيّان شمال الصّحراء، وغير بعيد عن المنطقة، وبالتّحديد في القولية، تمكّنت شركة النّفط الفرنسيّة بالجزائر (CFP-A-) بعد عشرة أشهر من إنشائها (27 جانفي 1953) من إثبات نفس الأمر في شهر نوفمبر 1953، بعد أن قامت بحفر بئر بعمق 2,624 متر،[53] ثمّ تلتهما شركة التّنقيب عن البترول واستغلاله في الصّحراء (CREPS) في مارس 1954 حين اكتشفت الغاز الطّبيعي في حبل برقة[54] بحوض أحنات (Ahnet Basin) الممتدّ بين حدود ولايتي تامنراست وأدرار وبالتّحديد جنوب إن صالح وغرب عين أمقل.

جعلت هذه الاكتشافات الشّركات البترولية الفرنسيّة تزيد من استثماراتها في الجزائر، فكمثال عن شركة النّفط الفرنسيّة بالجزائر التي كانت مملوكة بالكامل عند إنشائها لشركة النّفط الفرنسيّة، فقد ضاعفت رأسمالها من 2 مليار فرنك حين إنشائها سنة 1953، إلى 4 مليار سنة 1954 بعد اكتشافاتها المُثمرة الأولى، ثمّ 6 مليار سنة 1955، بعد أن دخل مُسَاهِمَان فرنسيّان بـ 7,5 % لكلّ منهما في رأسمال الشّركة، ليصل هذا الأخير لحدود 9 مليار سنة 1956، ثمّ يتضاعف مرّة أخرى بعد اكتشاف الاحتياطات الضّخمة سنة 1956 لتُصبح 18 مليارًا سنة 1957.[55]

سنة 1956، كان الفرنسيّون والأوروبيّون على موعد مع إحدى أهمّ السّنوات في تاريخهم الطّاقوي، حيث بُشّروا بأكبر وأهمّ الاكتشافات النّفطيّة في تاريخهم، من صحراء الجزائر، فقد اعتُبر أنّ أيّ اكتشاف يصلُ إليه الفرنسيّون في الجزائر مِلكًا للفرنسيّين ومن خلفهم الأوروبيّين، لأنّهم اعتَبَرُوا الجزائر أرضًا فرنسيّة؛ بالإضافة إلى أنّ هذه الاكتشافات جاءت في سنةٍ شهدت إحدى أهمّ الأزمات الدّوليّة التي أثّرت على قطاع المحروقات في فرنسا، أوروبا والعالم، حيث تَمَّ الإعلان بقرارٍ أُحاديٍّ عن تأميم قناة السّويس من طرف الرّئيس المصري جمال عبد النّاصر يوم 26 جويلية 1956، مباشرة بعد أن تمكّنت شركة التّنقيب عن البترول واستغلاله في الصّحراء (CREPS) من اكتشاف احتياط ضخم بمنطقة احله في شهر جانفي من سنة 1956، ثمّ تلتها في شهر جوان، الشّركة الوطنيّة

53 Samir Saul, Op.Cit., 365.
54 Jean Bertaud, et al., Rapport d'Information, Reunion de Plein Droit du Parlement en Application de L'Article 16 de la Contitution, Annexe au Procès-verbal de la 2e Séance du 6 Juillet 1961, N° 303, 10; Jean-Michel De Latte, Sahara, Clé de Voute de l'Ensemble Euafricain Français, Politique Étrangère, Institut Français des Relations Internationales, Vol. 22, N°4, 1957, 360.
55 Bousch M., Op.Cit., 24.

للبحث واستغلال البترول بالجزائر (SN REPAL) التي أعلنت أنّها اكتشفت أحد أكبر احتياطيّات البترول المُثبتة في العالم (600 مليون طنّ) في منطقة حاسي مسعود، على مساحة شاسعة قُدّرت حينها بـ: 100 كلم^2 وسُمك يتنوّع ما بين 100 و140 مترًا،[56] تَمَّ الإعلان بقرارٍ أُحاديٍّ عن تأميم قناة السّويس من طرف الرّئيس المصري جمال عبد النّاصر يوم 26 جويلية 1956.

بعد ثلاث أشهر من المفاوضات بعد تأميم القناة؛ بالتّحديد يوم 29 أكتوبر 1956، شنّت فرنسا مع حليفتها في المنطقة بريطانيا والاحتلال الإسرائيلي هجومًا عسكريًّا بهدف احتلال القناة ومحيطها،[57] فقامت مصر بتعطيل أكبر خطّين من أصل ثلاث خطوط كُبرى لإمداد النّفط من الجزيرة العربيّة وبلاد فارس نحو أوروبا، الأوّل: القناة نفسها كممرّ عبور حاملات النّفط، حيث قامت مصر بإغراق ثمانٍ إلى تسعِ سُفُن داخلها لتعطيل حركة الملاحة بها، حيث كانت تُعتبر القناة الشّريان الأساسيّ لنقل موارد الطّاقة نحو أوروبا، فمن إجماليّ 70 مليون طنّ من البترول الذي كان يخرج من الخليج الفارسيّ ويمُرّ بقناة السّويس قبل تأميمها، كان 60 مليون طنّ منه يتوجّه نحو أوروبا الغربيّة، حيث كان يُمثّل ثُلُثيّ الواردات النّفطيّة الأوروبيّة؛[58] أمّا ثاني خطّ تَمَّ تعطيله فقد كان خطّ أنابيب نفط العراق، حيث قامت مصر بإتلاف ثلاث محطّات ضخّ على طوله، فلم تَعُد فرنسا تستقبل حصّتها النّفطيّة الخام ضمن شركة البترول العراقيّة؛ ولم يبقَ إلّا خطّ أنابيب أرامكو الذي لم يكن يعرف الأوروبيّون إلى متى سيبقى في الخدمة،[59] في ظلّ الهجمات المصريّة على كلّ المصالح البريطانيّة والفرنسيّة في المنطقة، بل وتعدّتها لتقديم الحكومة

56 G. H. Bousquet, Pétrole et Gaz au Sahara Francais, L'Actualité Economique, HEC Montréal, Vol. 35, N° 3, 1959, 389. https://www.erudit.org/.

57 William M., et al., A Conflict Analysis of the Suez Canal Invasion of 1956, Conflict Management and Peace Science, Sage Publications, Ltd, Vol. 5, No. 1, 27.

58 Steven Z. Freiberger, Dawn Over Suez: The Rise of American Power in the Middle East, 1953-1957, Note 7, N° 2, Ivan R. Dee Inc., Chicago, 1992, 251. ISBN 1-56663-681-7.

59 Everett Gleason, Memorandum of Discussion at the 303d Meeting of the National Security Council, Washington, November 8, 1956, Available at: https://history.state.gov/, Accessed: 19/11/2020.

المصريّة الدّعم للمجاهدين (المتمرّدين) في الجزائر التي كانت تعيش في هذه الفترة حربًا من أجل الاستقلال عن الحكم الفرنسي.[60]

بما أنّ معظم النّفط الخام الفرنسي كان من العراق بسبب السّياسات التي ذكرناها آنفًا، فقد كانت فرنسا من أكبر المتضرّرين من أزمة قناة السّويس، لذلك تدخّلت عسكريًّا مع بريطانيا، فدامت الأزمة ستة أشهر، (نوفمبر 1956 إلى ماي 1957)، تصادفت مع أشهر الشّتاء الباردة للجهة الشّماليّة للكرة الأرضيّة،[61] ما دفع الحكومة الفرنسيّة لتقنين استعمال البنزين، ما ذكّر الفرنسيّين بتبعيّة بلادهم للخارج في مجال الطّاقة،[62] كما أظهرت الأزمة ضُعف الإمبراطوريّات الأوروبيّة السّابقة في السّياسة الخارجيّة لما بعد الحرب العالميّة الثّانية،[63] بالتّالي، كانت أزمة قناة السّويس أحد أكبر الدّروس في مجال الطّاقة لأوروبا عامّة ولفرنسا خاصّة، حيث اعتقدت فرنسا بأنّها استطاعت الخروج جزئيًّا من التّبعيّة لنفط الشّركات الكبرى حين حصلت على حصّة ضمن شركة النّفط العراقيّة واستثمرتها لتطوير صناعة تكرير النّفط، لكنّ تأمين خطوط الإمداد كان عائقًا حَالَ دون هذا الحلم الفرنسي.

أثناء المواجهة المسلّحة بين أطراف النّزاع في قناة السّويس، وبفضل السّياسة الحمائيّة التي اتّبعتها فرنسا في قطاع المحروقات بعد الحرب العالميّة الأولى، التي أدّت بعد ذلك لتجميع معرفة جيوفيزيائيّة مهمّة على مدار العشر سنوات التي تلت الحرب العالميّة الثّانية، تمكّنت أخيرًا بالجزائر سنة 1956 من الوصول لحلّ يُمكن أن يُلبّي احتياجات أمن الطّاقة،[64] لكامل أوروبا عن طريق فرنسا، حيث عادت الشّركة الوطنيّة للبحث واستغلال البترول بالجزائر لتُعلن في شهر ديسمبر أنّها اكتشفت واحدًا من أكبر

60 Pnina Lahav, The Suez Crisisof 1956 and its Aftermath: A Comparative Study of Constitutions, Use of Force, Diplomacy and International Relations, Boston University Law Review, the law school of Boston University, Vol. 95, Issue. 1297, 2015, 1302.
61 René Musset, La Crise de Suez et le Pétrole Ses Enseignements, Annales De Géographie, Armand Colin, Vol. 68, N°. 366, 1959, 161. Available at: http://www.jstor.org/ , Accessed: 19/11/2020.
62 Samir Saul, Op.Cit., 365.
63 Marta Musso, Op.Cit., 62.
64 Roberto Cantoni, Leucha Veneer, Underground and Underwater: Oil Security in France and Britain During the Cold War, Ibid., *16.*

احتياطات الغاز في العالم بمنطقة حاسي الرّمل،[65] لتمتلك بذلك فرنسا مقوّمات الدّخول في المنافسة الدّوليّة في مجال الطّاقة، التي كانت تُحاول الوصول لامتلاكها منذ الحرب العالميّة الأولى.

كانت إحدى نقاط النقاش الرّئيسيّة حول قطاع المحروقات تتعلّق بما إذا كان يجب إضفاء الطّابع الرّسمي على الحدّ الأقصى لامتلاك الشّركات الأجنبيّة لما يصل إلى 49% من الأسهم أم لا،[66] حيث قدّم جاك سوستيل (Jacques Soustelle) الوزير المنتدب لدى الوزير الأوّل تطمينات للنّخبة السّياسيّة وللرّأي العام الفرنسيّين في ردّه على السّؤال الشّفهي للبرلماني برنارد لافاي (Bernard Lafay) الذي تعلّق بنسبة مساهمة رأس المال الفرنسي والأجنبي في شركات التّنقيب واستغلال البترول في الصّحراء الجزائريّة، حيث قال الوزير بأنّ "*الحصص تتفاوت من شركة لأخرى، لكنّ نسبة مساهمة رأس المال الأجنبي لن تتجاوز أبدًا 50%*"[67]، فنظريًّا حدّدت الحكومة الفرنسيّة 50% سقفًا لنسبة رأس المال الأجنبي المُساهم في كلّ الشّركات التي تبحث عن تصريح للعمل في مجال المحروقات، لكن تطبيقيًّا، كما أَتْبَعَ الوزير سوستيل "*يمكننا تقدير حصّة رأس المال الفرنسي في حدود 78 إلى 79% من حصّة الشّركات العاملة في مجال المحروقات*"، أي أنّ مساهمة الشّركات الأجنبيّة لم تتجاوز 22%، ما يدلّ على أنّ الحكومة الفرنسيّة كانت تتظاهر بأنّها سوقٌ حُرّة، بينما في الحقيقة كانت تتعامل بحمائيّة مُشدّدة فيما يخصّ الاستثمار في قطاع المحروقات، بُغية التّضييق على الشّركات متعدّدة الجنسيّات ومحاولة الوُصول لمستواها، والدّخول في منافسة دوليّة معها.

الخاتمة: بعد دراستنا لأهمّ المراحل التّاريخيّة التي مرّت بها صناعة المحروقات الفرنسيّة منذ البداية ولغاية اكتشاف المحروقات في الصّحراء الجزائريّة سنة 1956؛ وبعد تأكيد وجود كمّيّات ضخمة من البترول والغاز الطّبيعي قابلة للاستخراج في صحراء الجزائر المحتلّة، لم تتسرّع الحكومة الفرنسيّة لاستدعاء الشّركات النّفطيّة الكبرى لاستخراج هذه الطّاقات، بل فتحت المجال للاستثمار في مشاريع التّنقيب واستخراج وتصدير المحروقات ضمن سياسة حِمَائِيَّة صارمة؛ حيث منحت أولويّة الاستثمار للشّركات المحلّيّة

65 Andrew W.M. Smith, and Chris Jeppesen, eds., Op.Cit., 68.
66 Marta Musso, Op.Cit., 74.
67 Question de Bernard Lafay a Jacques Soustelle, ministre délégué auprès du Premier ministre, Journal Officiel de la République Française, N° 25 S., 22/07/1959, 244-245.

على الشّركات الأجنبيّة، وللأوروبيّين على الأنجلوساكسونيّين وللمستثمرين الصّغار على الشّركات الدّوليّة الكُبرى.[68]

جعلتنا هذه السّياسات الفرنسيّة الحمائيّة تجاه الصّحراء الجزائريّة لا نتوقّف عند هذا القدر في بحثنا هذا، بل قادتنا لتحضير جزء ثانٍ للدّراسة لمحاولة معرفة مرحلة استغلال فرنسا للمحروقات الصّحراويّة، وكذا معرفة مكانة الصّحراء الجزائريّة عند الاستعمار الفرنسي بعد اكتشاف المحروقات فيها، وسننشر البحث اللّاحق تحت نفس العنوان كجزءٍ ثانٍ.

قـــائـــمـــة الـمراجـع

1. Allix. André, "Les Carburants dans L'Economie National", In. Special Number: "Les Carburant dans L'Economie et la Défense Nationale", **Technica**, Association des Anciens Elèves de L'Ecole Centrale Lyonnaise, Lyon, April 1939, Pages from: 25 to 30.
2. Archives nationales (France), Fonds Desmarais Frères, N° 130 AQ, 18 September 1973. http://www.archivesnationales.culture.gouv.fr/

3. Augustin. Bernard, Ficheur Émile, "Les Régions Naturelles de l'Algérie", **Annales de Géographie,** Armand Colin, T. 11, N°58, 1902, Pages from: 221 to 246. https://www.jstor.org/stable/23862539.
4. Beltran. Alain, "Pochelbronn, Un Gisement Français pas comme les autres", **La Revue de l'Energie**, Conseil Français de l'Énergie, N°624, March-April 2015, Pages from: 138 to 143. https://www.larevuedelenergie.com/.

5. Bousch M., Rapport d'Information, Conseil de la République, Annexe au Procès-verbal de la Séance du 3 Juin 1958, N° 490.

6. Bousquet. G. H., "Pétrole et Gaz au Sahara Français", **L'Actualité Economique**, HEC Montréal, Vol. 35, N° 3, 1959, Pages from: 381 to 402. https://www.erudit.org/.
7. Bureau d'etudes geologiques et minieres coloniales, La geologie et les mines de la France d'Outre-mer, Paris: Societe d'editions Geographiques, Maritimes et Coloniales, 1932.
8. Cantoni. Roberto, Veneer. Leucha, Underground and Underwater: Oil Security in France and Britain During the Cold War, in: The Surveillance Imperative: Geosciences During the Cold War and Beyond, eds. By:

68 Centre national de la recherche scientifique, Centre de recherches sur l'Afrique méditerranéenne, eds., L'Algérie et les hydrocarbures, Annuaire de l'Afrique du Nord, Editions du CNRS Paris, 1966, 64.

Simone Turchetti and Peder Roberts, USA: Palgrave Macmillan US, 2014. ISBN 978-1-137-43874-4. https://hal.archives-ouvertes.fr/.

9. Centre national de la recherche scientifique, Centre de recherches sur l'Afrique méditerranéenne, eds., "L'Algérie et les hydrocarbures", **Annuaire de l'Afrique du Nord**, Editions du CNRS, Paris, 1966, pages from: 5 to 97.
10.De Launay. Louis, Les Richesses Minérales de l'Afrique, Paris: Librairie Polytechnique Ch. Béranger, 1903.

11.Doessant. Benoît, "Le transport maritime d'hydrocarbures 1923-1938", part 2, **La Revue Maritime**, Institut Français de la Mer, N° 511, Mars 2018, Pages from: 74 to 111.
12.Filhol. J., "La politique française des combustibles liquides et des carburants de remplacement", In. Special Number: "Les Carburant dans L'Economie et la Défense Nationale", **Technica** Association des Anciens Elèves de L'Ecole Centrale Lyonnaise, Lyon, April 1939, Pages from: 39 to 44.
13.Fontaine. Pierre, L'Aventure du Pétrole Français, Paris: Les Sept Couleurs, 1967.
14.Gleason Everett, Memorandum of Discussion at the 303d Meeting of the National Security Council, Washington, November 8, 1956, Available at: https://history.state.gov/, Accessed on: 21/07/2021.

15.Lahav Pnina, "The Suez Crisisof 1956 and its Aftermath: A Comparative Study of Constitutions, Use of Force, Diplomacy and International Relations", **Boston University Law Review**, Boston University School of Law, Boston, Vol. 95, N° 4, 2015, Pages from: 1297 to 1354. https://deliverypdf.ssrn.com/.
16.M. William, Michael C. Shupe, Niall M. Fraser and Keith W. Hipel, 'A Conflict Analysis of the Suez Canal Invasion of 1956', Conflict Management and Peace Science, Sage Publications, Ltd, Vol. 5, No. 1, 1980, Pages from: 27 to 40. https://www.jstor.org/.
17.Murat. Daniel, L'Intervention de l'Etat dans le Secteur Pétrolier en France, Paris: Technip, France, 1969. https://books.google.dz/.

18.Musset René, "La Crise de Suez et le Pétrole Ses Enseignements", **Annales De Géographie**, Armand Colin, France, Vol. 68, N°. 366, 1959, Pages from: 161 to 167. http://www.jstor.org/.
19.Musso. Marta, Oil will set us free: The Hydrocarbon Industry and the Algerian Decolonization Process, in: Britain, France and the Decolonisation of Africa (Future Imperfect?), eds. by: Andrew W.M. Smith and Chris Jeppesen, London: UCL Press, 2017.

20.Nouschi. André, La France et le pétrole de 1924 à nos jours, Paris: Picard, 2001.
21.Pelissier J., Les Résultats Dés Maintenant Obtenus Sont Encourageants, **Le Monde**, https://www.lemonde.fr/, 23/06/1951, accessed: 30/09/2020.
22.Question de Bernard Lafay a Jacques Soustelle, ministre délégué auprès du Premier ministre, Journal Officiel de la République Française, N° 25 S., 22/07/1959.
23.Risler André, "Les Statistique du Pétrole", **Journal de la Société Statistique de Paris**, Paris, Vol. 70, 1929, Pages from: 334 to 342. http://www.numdam.org/.
24.S. Higgins Maria, "Winston S. Churchill's Legacy to the Royal Navy, 1911-1915", Naval War College Review, U.S. Naval War College Press, Vol. 27, No. 3, November-December 1974, Pages from: 67 to 77, https://www.jstor.org/.
25.Saul. Samir, "Politique Nationale du Pétrole, Sociétés Nationales et «Pétrole Franc» ", Revue Historique, Presses Universitaires de France, N° 638, Pages from: 355 to 388, ISSN 0035-3264, ISBN 9782130556053.
26.Scheer. S., "Considérations Générale sur L'Industrie du Pétrole en France", In. Special Number: "Les Carburant dans L'Economie et la Défense Nationale", **Technica**, Association des Anciens Elèves de L'Ecole Centrale Lyonnaise, Lyon, April 1939.
27.W.M. Smith. Andrew, and Chris Jeppesen, eds., Britain, France and the Decolonization of Africa: Future Imperfect?, London: University College London press, 2017.
28.Z. Freiberger. Steven, Dawn Over Suez: The Rise of American Power in the Middle East, 1953-1957, Note 7, N° 2, Chicago: Ivan R. Dee Inc., 1992. ISBN 1-56663-681-7.